

عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرين من منطقة القناة وسيناء ،
النص الآتي :

” استثناء من أحكام القوانين المنظمة للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
في شأن الأماكن المبنية ، لا يجوز الحكم بالإخلاء أو الطرد من الأماكن
المؤجرة للمهجرين من محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء
إذا كان شغلهم لها بطريق التنازل عن المقدم أو التأجير من الباطن دون
تصريح من المؤجر ، ويوقف تنفيذ الأحكام الصادرة بذلك ما لم يكن
قد تم تنفيذها ، وذلك حتى إزالة آثار العدوان “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصدر به
من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٠ (٢٨ يونيو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٠

بتعيين العاملين بمؤسسة الرعاية الاجتماعية للرجال بحلوان

بوزارة الشؤون الاجتماعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بين بوزارة الشؤون الاجتماعية
جميع العاملين بمؤسسة الرعاية الاجتماعية للرجال بحلوان القائمين بالعمل
في المؤسسة في تاريخ نفاذ هذا القانون ، وتحدد درجاتهم ومراتبهم لجنة
تشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، يشترك فيها ممثل عن الجهاز
المركزي للتنظيم والإدارة ، وذلك طبقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي
يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصدر به من تاريخ
نشره ما

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٠ (٢٨ يونيو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٠

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة النص الآتي :

” المؤهلات العلمية الأجنبية التي تمنحها المدارس والمعاهد والجامعات
الأجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علمياً إذا لم تكن
لها نظائر من المؤهلات الوطنية ، قرار من وزير التعليم العالي أو من وزير
التربية والتعليم أو من الوزير المختص بشئون الأزهر حسب الأحوال ،
بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التربية والتعليم
والإدارة العامة للمعاهد والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والمعاهد
الكليات التي بها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها أو تقييمها علمياً .

وتعين معادلة المؤهلات الوطنية بقرار من وزير التعليم العالي أو من
وزير التربية والتعليم أو من الوزير المختص بشئون الأزهر ، حسب الأحوال ،
أخذ رأي لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ويمثل فيها
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والجهات المعنية “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصدر به اعتباراً
من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٠ (٢٨ يونيو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠

بتعديل القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيقاف إجراءات
التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الإيجار والتأجير
من الباطن للمهجرين من منطقة القناة وسيناء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة
١٩٦٩ في شأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل